

بيان صحفي: للنشر فوراً

1.207 مليار درهم أرباح بنك أبوظبي التجاري عن الربع الأول من عام 2018

زيادة بنسبة 13% مقارنة بنهاية الربع الأخير من العام الماضي وبنسبة 9% عن ما كان عليه بنهاية الربع الأول من العام الماضي

أبوظبي، 26 أبريل 2018: أعلن بنك أبوظبي التجاري اليوم عن نتائجه المالية عن الربع الأول من عام 2018. النتائج الرئيسية للربع الأول من العام 2018 (31 مارس 2018):

▶ أداء قوي ونهج منضبط:

(الربع الأول من عام 2018 مقارنة بالربع الأول من عام 2017)

- ارتفع صافي الأرباح ليصل إلى 1.207 مليار درهم بزيادة بنسبة 9%.
- ارتفع صافي الدخل من الفوائد وأرباح عمليات التمويل الإسلامي بنسبة 12% ليصل إلى 1.828 مليار درهم.
- ارتفع صافي هامش الفوائد ليصل إلى 3.19% مقارنة مع 2.86% بنهاية الربع الأول من عام 2017.
- ارتفع الدخل من العمليات بنسبة 6% ليصل إلى 2.354 مليار درهم.
- ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات العامة بنسبة 6% لتصل إلى 1.584 مليار درهم.
- بلغ إجمالي المخصصات العامة 431 مليار درهم بانخفاض بنسبة 15%.
- بلغ الدخل من غير الفوائد 526 مليون درهم بتراجع بنسبة 12%. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الدخل من عمليات تداول العملات الأجنبية والرسوم الإدارية.
- تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 32.7% خلال الربع الأول من عام 2018 بعد أن كانت 33.2% بنهاية الربع الأول من العام الماضي، محافظةً على مستواها ضمن النطاق المستهدف.

▶ نمو في ودائع العملاء والتركيز على الحسابات منخفضة التكلفة:

- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 1% ليصل إلى 267 مليار درهم بينما حافظ صافي القروض على مستواه عند 163 مليار درهم دون تغيير عن ما كان عليه بنهاية العام الماضي بسبب ارتفاع وتيرة السداد من العملاء (بلغ متوسط النمو المحقق في القطاع المصرفي بدولة الإمارات 0.6%*) .

- حققت ودائع العملاء زيادة بنسبة 2% لتصل إلى 167 مليار درهم عن ما كانت عليه بنهاية العام الماضي، بينما بلغ متوسط الزيادة المحققة في القطاع المصرفي بدولة الإمارات 0.4%*.
- حققت ايداعات العملاء منخفضة التكلفة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير زيادة بلغت 2 مليار درهم لتصل إلى 73 مليار درهم مقارنة بما كانت عليه بنهاية العام الماضي وشكلت 43.6% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 43.4% بنهاية العام الماضي.
- حققت الزيادة في الودائع نمواً بمعدل أفضل من نمو قروض العملاء مما نتج عنه تحسن نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 97.6% مقارنة مع 100.1% بنهاية العام الماضي.

رأس مال قوي وسيولة عالية وأسس صلبة للالتزام بالمتطلبات التنظيمية

- بلغت نسبة كفاية رأس المال (بازل 3) 17.48% مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي البالغ 12.75% بينما بلغت نسبة الشق الأول 12.37% مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي البالغ 9.25% ، وذلك بعد دفع أرباح أسهم بمبلغ 2.2 مليار درهم والتسوية الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بمبلغ 1.36 مليار درهم.
- بلغت نسبة تغطية السيولة 141% (LCR) مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي والبالغ 90%.
- حافظت نسبة السيولة على مستوياتها العالية عند 25.6%.

نهج متحفظ لإدارة المخاطر وتحسن نوعية الأصول

- بلغت نسبة القروض المتعثرة 2.2% مقارنة بنسبة 2.1% بنهاية العام الماضي، بينما بلغت نسبة التغطية النقدية للمخصصات 179.7% مقارنة مع 162.9% بنهاية العام الماضي.
- تحسنت تكلفة المخاطر خلال الربع الأول من العام الجاري لتصل إلى 0.71% مقارنة مع 0.81% بنهاية العام الماضي.
- بلغت نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية 2.88% من الأصول موزونة المخاطر الائتمانية بما يتخطى متطلبات المصرف المركزي البالغة 1.5%.

*حسب آخر البيانات المتوفرة من مصرف دولة الإمارات العربية المركزي حتى فبراير 2018.

قال علاء عريقات، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة بنك أبوظبي التجاري:

"شهد البنك انطلاقة ممتازة لأعماله مع بداية العام وحقق نمواً كبيراً في أرباح جميع قطاعات أعماله بنهاية الربع الأول من عام 2018، حيث حقق صافي أرباح بلغ 1.207 مليار درهم بارتفاع وقدره 13% مقارنة بنهاية الربع الأخير من العام الماضي وبنسبة 9% عن ما كان عليه بنهاية الربع الأول من العام الماضي. كما حافظت نسبة متوسط العائد على الحقوق البالغة 16.8% على مستواها المتميز في القطاع المصرفي.

خلال الربع الأول من عام 2018، استطاع بنك أبوظبي التجاري البدء بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بنجاح كبير بعد الانتقال بسلاسة إلى تطبيق اتفاقية بازل 3 خلال الربع الأخير من العام الماضي، مما يعكس الأسس القوية التي يتمتع بها البنك والتي تمكنه من التعامل مع كافة المستجدات الناشئة عن المتطلبات التنظيمية.

بالرغم من الإجراءات التنظيمية الجديدة والمنافسة المتزايدة والتقلبات التي تشهدها الأسواق، قام بنك أبوظبي التجاري، ولأول مرة منذ عام 2009، بطرح وتسعير سندات بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية من فئة الأوراق المالية (RegS/144A) خلال شهر مارس من عام 2018، وهو أول إصدار للبنك لسند دين خاضع للقاعدة 144A من قانون الأوراق المالية الأمريكي منذ عام 2015. وقد أثبت الإقبال الكبير على هذا السند مدى اهتمام المستثمرين الدوليين بالسندات التي يطرحها بنك أبوظبي التجاري.

واختتم حديثه قائلاً: نحن نفتخر بالنتائج المحققة خلال الربع الأول من العام الجاري التي تثبت قدرة البنك على مواجهة التحديات والتأقلم مع التغييرات التي تشهدها بيئة الأعمال ومواكبة المتطلبات التنظيمية الجديدة."

وقال ديباك كوهلر، كبير المسؤولين الماليين لمجموعة بنك أبوظبي التجاري: "بدء بنك أبوظبي التجاري العام الجديد بتحقيق تقدم مهم في العديد من المجالات الرئيسية مثل ارتفاع الهوامش واستمرار التحسن في محفظة التمويل مع ارتفاع أرصدة العملاء في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والحفاظ على نسبة سيولة عالية ورأس مال قوي بالرغم من المتطلبات التنظيمية الأكثر صرامة بالإضافة إلى تحسن تكلفة المخاطر بسبب انخفاض المخصصات العامة بالرغم من بيئة الأعمال المتسمة بالكثير من التحديات. ونحن مستمرون في نهجنا المنضبط لإدارة التكاليف بكفاءة عالية، حيث انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 32.7% مقارنة مع 34.6% خلال الربع الأخير من العام الماضي، بينما نستمر في استثمار الكثير من الجهد والمال في البنية التحتية

للبنك لتبني وتطبيق أحدث ما توصلت إليه التقنيات الحديثة وخصوصاً في مجال التحول إلى الصيرفة الرقمية.

شهد صافي هامش الفوائد تحسناً ليبلغ 3.19% بنهاية الربع الأول من العام الجاري بعد أن كان 2.86% بنهاية الربع الأول من العام الماضي بزيادة وقدرها 33 نقطة أساس. ويعود هذا التحسن بصفة أساسية إلى ارتفاع المعدلات المعيارية. كما شهد إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات زيادة بنسبة 2% مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي ليصل إلى 507 مليون درهم بسبب ارتفاع الدخل من البطاقات والرسوم الأخرى.

مع بداية العام، بدأ البنك في جني ثمار جهوده الرامية إلى التوسع في منح القروض المضمونة لدعم قدرة محافظة الاصول على مواجهة التحديات، حيث شهدت تكلفة المخاطر تحسناً ملحوظاً لتبلغ 71 نقطة أساس بعد أن كانت 78 نقطة أساس بنهاية الربع الأول من العام الماضي.

وأضاف: "وبالرغم من التراجع الصحي للقروض الممنوحة للعملاء من الشركات والأفراد، استقر صافي القروض الممنوحة للعملاء عند مستواه بسبب تحصيل مبالغ كبيرة من العملاء خلال الربع الأول من عام 2018، مما أدى إلى تحسن نسبة القروض إلى الفوائد لتصل إلى 97.6% بنهاية الربع الأول من العام الجاري."

انتهى

للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى الاتصال مع:

بنك أبوظبي التجاري:

إدارة العلاقات الخارجية

د.مجدي عبد المهدي

بريد الكتروني: majdi.a@adcb.com

علاقات المستثمرين

دنيس كاروكي

بريد الكتروني: adcb_investor_relations@adcb.com

جوائز البنك خلال الربع الأول من عام 2018:

- جائزة أفضل بنك في إدارة النقد في دولة الإمارات العربية المتحدة من جلوبال فاينانس
- جائزة أفضل بنك في إدارة النقد في منطقة الشرق الأوسط من جلوبال فاينانس
- جائزة أفضل بنك في مجال البطاقات التي تقدم أفضل المزايا من منتدى قادة ماستر كارد
- المرتبة الثانية في مؤشر الريادة في مجال استدامة الشركات من حوكمة.

نبذة عن بنك أبوظبي التجاري

تأسس بنك أبوظبي التجاري عام 1985 كشركة مساهمة عامة في إمارة أبوظبي. وبتاريخ 31 مارس 2018 كان عدد موظفي البنك يزيد على 5000 موظف يمثلون 80 جنسية يخدمون قاعدة عملاء البنك من الأفراد والشركات من خلال شبكة فروع محلية تضم 49 فرعاً ومكتب دفع وفرعين في الهند وفرع في جيرسي ومكتب تمثيلي في لندن وسنغافورة. وكما بتاريخ 31 مارس 2018 يبلغ إجمالي أصول البنك 267 مليار درهم.

يعتبر بنك أبوظبي التجاري أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات وذلك من خلال تقديمه لمجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المتطورة والأنشطة المتميزة في مجالات عديدة منها، الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وإدارة النقد والاستثمارات المصرفية والخدمات الاستشارية للشركات وصرف العملات الأجنبية ومشتقات الأوراق المالية وخدمات الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع وإدارة العقارات والاستثمارات الاستراتيجية.

تمتلك حكومة أبوظبي 62.52% من رأسمال البنك من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار. وأسهم بنك أبوظبي التجاري مدرجة ويتم تداولها في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وبتاريخ 31 مارس 2018 كانت الرسملة السوقية للبنك تبلغ 34 مليار درهم.